

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير مراقب الحسابات المستقل	1 - 2
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	من 7 إلى 19

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية لصندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية - صندوق استثماري "الصندوق"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق آخر، والذي أبدى رأي غير متحفظ في تقريره الصادر بتاريخ 27 يناير 2025.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مناسباً لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. وإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصندوق مسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، إن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائماً الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري (تتمة)**

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتياط بمسئولية من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.
 - الاستنتاج حول ملائمة استخدام مدير الصندوق للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تكافؤ جوهري ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تكافؤ جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق ونشير بالتقرير إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية.
 - تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وأن الصندوق يملك حسابات منتظمة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.




بثينة حسن الأحمد


سجل مراقبي الحسابات رقم 265 - أ الكويت
السور محاسبون قانونيون
عضو مستقل في جي جي أي - سويسرا

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات:
349,628	93,170	6	نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية
4,433,549	3,809,010	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
41,895	8,294		موجودات أخرى
4,825,072	3,910,474		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية:
			المطلوبات
71,919	71,042	8	دائنون ومصاريف مستحقة
235,578	-		مستحق للشركة الكويتية للمقاصة
307,497	71,042		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
6,887,633	6,550,672	9	رأس المال
14,788,631	14,919,131	10	فائض الوحدات المكتتب بها والمستردة
(17,158,689)	(17,630,371)		خسائر متراكمة
4,517,575	3,839,432		مجموع حقوق الملكية
4,825,072	3,910,474		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
656	586	11	صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية (فلس)


الشركة الكويتية العالمية لإمارة الحفظ (ش.م.ك.)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار


شركة الاستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع.)
مدير الصندوق

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	
(188,917)	(275,294)	7	خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(79,106)	(251,735)	7	خسائر محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
166,699	147,782		إيرادات توزيعات أرباح
11,173	(37,992)		(خسائر) أرباح فروقت عملات أجنبية
43,318	-		إيرادات أخرى
(46,833)	(417,239)		
			مصاريف وأعباء أخرى
(51,937)	(46,654)	13	أتعاب مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار
(9,120)	(7,789)	12	مصاريف إدارية وأخرى
(61,057)	(54,443)		مجموع المصاريف والأعباء الأخرى
(107,890)	(471,682)		خسارة السنة
			الدخل الشامل الآخر:
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
(107,890)	(471,682)		مجموع الخسائر الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مجموع حقوق الملكية	خسائر متراكمة	فائض الوحدات المكتتب بها والمستردة	رأس المال
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
4,795,345	(17,050,799)	14,699,846	7,146,298
(169,880)	-	88,785	(258,665)
(107,890)	(107,890)	-	-
4,517,575	(17,158,689)	14,788,631	6,887,633
(206,461)	-	130,500	(336,961)
(471,682)	(471,682)	-	-
3,839,432	(17,630,371)	14,919,131	6,550,672

كما في 1 يناير 2024
الوحدات المستردة
مجموع الخسائر الشاملة للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2024
الوحدات المستردة
مجموع الخسائر الشاملة للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2025

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للمدة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	إيضاح	
(107,890)	(471,682)		الأنشطة التشغيلية
			خسارة السنة
			تعديلات لـ:
			خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
188,917	275,294	7	
81,027	(196,388)		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(11,877)	349,245	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(33,274)	33,601		موجودات أخرى
235,578	(235,578)		مستحق للشركة الكويتية للمقاصة
(8,157)	(877)	8	دائنون ومصاريف مستحقة
263,297	(49,997)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة التمويلية
(169,880)	(206,461)		صافي الوحدات المستردة
(169,880)	(206,461)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
93,417	(256,458)		صافي (النقص) الزيادة في نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية
256,211	349,628		نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية في بداية السنة
349,628	93,170	6	نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1- معلومات عامة

- تأسس صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية ("الصندوق") كصندوق استثماري مفتوح بتاريخ 5 فبراير 2006، وتم تسجيل الصندوق في سجل الصناديق لدى بنك الكويت المركزي تحت رقم 2006/107/1 بتاريخ 22 يناير 2006، اعتباراً من تاريخ 13 مارس 2011 خضع الصندوق لتعليمات هيئة أسواق المال التي تم تبنيها بموجب قانون رقم 7 لسنة 2010.
- تتمثل أغراض الصندوق في استثمار رأس مال الصندوق في أسهم شركات القطاع الصناعي وشركات الخدمات النفطية المدرجة وغير المدرجة في أسواق المال العربية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الخدمات النفطية والخدمات المتعلقة بها، والمشتقات النفطية والخدمات المتعلقة بها، والقطاع النفطي والخدمات المتعلقة بها، وقطاع الكيماويات والخدمات المتعلقة بها، وإستثمار النقد المتاح من معاملات الودائع والصكوك والمرابحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الصادرة من قبل مؤسسات وبنوك إسلامية لا تستلزم أغراض مالية حسب تقدير مدير الصندوق من أجل تحقيق عوائد جيدة للمشاركين، ويجب أن تكون جميع أعمال الصندوق موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للصندوق.
- تم تعيين شركة الإستثمارات الوطنية (ش.م.ك.ع) كمدير للصندوق.
- تم تعيين الشركة الكويتية العالمية لأمعة الحفظ (ش.م.ك.) لتقوم بأعمال أمين الحفظ ومراقب الاستثمار.
- عنوان الصندوق: شرق - برج الخليجية - الدور الثامن عشر - دولة الكويت.
- تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الإستثمار بتاريخ 26 يناير 2026.

2- أسس الإعداد

- تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس فيما عدا موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.
- يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق.
- إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الأحكام والتقديرية والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. إن الأحكام والتقديرية والافتراضات المحاسبية الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها مذكورة بإيضاح (5).

3- التغييرات في السياسات المحاسبية والأفصاحات

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025:

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) - عدم القدرة على التبادل

يحدد التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 كيفية تقييم المنشأة ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيف ينبغي تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون قابلية التبادل غير متاحة. تعتبر العملة قابلة للتحويل إلى عملة أخرى عندما تكون المنشأة قادرة على الحصول على العملة الأخرى ضمن إطار زمني يسمح بإجراء إداري عادي التأخير وذلك من خلال آلية السوق أو الصرف التي من شأن معاملة التبادل أن تنشئ حقوقاً قابلة للتنفيذ والتزامات.

إذا كانت العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، يكون على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري في تاريخ القياس. أن هدف المنشأة في تقدير سعر الصرف الفوري هو أن يعكس المعدل الذي يكون في عملية التبادل العادية في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق وتحت الظروف الاقتصادية السائدة. تشير التعديلات إلى أنه يمكن للمنشأة استخدام سعر الصرف الملحوظ دون تعديل أو استخدام أي طريقة تقدير.

عندما تقوم المنشأة بتقدير سعر الصرف الفوري بسبب أن العملة غير قابلة للاستبدال بعملة أخرى، فإن المنشأة تنصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيف أن العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، وأي توقع بتأثير هذا الأمر على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفعاتها النقدية.

إن تلك التعديلات ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

3- التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير
تم إصدار المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية، ولم تسري على السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2025، ولم يتم تطبيقها من قبل الصندوق:

المعايير أو التعديلات	يُفعل للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية	1 يناير 2026
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية	1 يناير 2027

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية

التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7)، والتي:

توضح أن الالتزام المالي يُلغى الاعتراف به في "تاريخ التسوية"، أي عندما يتم سداد الالتزام ذي الصلة أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته أو عندما يصبح الالتزام مؤهلاً لعدم الاعتراف به. كما توفر التعديلات خياراً لسياسة المحاسبة لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها من خلال نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية إذا تم استيفاء شروط معينة.

توضح كيفية تقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجودات المالية التي تتضمن ميزات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وميزات طارئة أخرى مماثلة.

توضح معالجة الموجودات غير القابلة للرجوع عليها والأدوات المرتبطة بالعقد.

تتطلب إفصاحات إضافية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 للموجودات والمطلوبات المالية ذات الشروط التعاقدية التي تشير إلى حدث محتمل (بما في ذلك تلك المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة)، وأدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

سيتم تطبيق المتطلبات الجديدة بأثر رجعي مع تعديل الأرباح المرحلة الافتتاحية. لا يلزم إعادة إدراج الفترات السابقة ويمكن إعادة إدراجها دون استخدام توضيحات. يتعين على الشركة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات المالية التي تتغير فئة قياسها بسبب التعديلات.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية

في أبريل 2024، أصدر المجلس المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 "العرض والإفصاح في البيانات المالية" والذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 1. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 فئات ومجموعات فرعية جديدة في بيان الربح أو الخسارة. كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة ويتضمن متطلبات جديدة لتحديد مكان المعلومات المالية وتجميعها وفصلها.

موقع المعلومات وتجميعها وفصلها: يميز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 بين "عرض" المعلومات في البيانات المالية و"الإفصاح" عنها في الإيضاحات، ويقدم مبدأ لتحديد موقع المعلومات على أساس "الأدوار" المحددة للبيانات المالية والإيضاحات. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 تجميع المعلومات وفصلها يرجع إلى خصائص متشابهة وغير متشابهة. كما يتم توفير إرشادات لتحديد الأوصاف أو التسميات ذات المغزى للعناصر التي يتم تجميعها في البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة: يتعين على الشركة تصنيف جميع الدخل والمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة إلى واحدة من خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات المتوقفة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 من الشركة تقديم المجاميع الفرعية والإجماليات لـ "الربح أو الخسارة التشغيلية"، و"الربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل" و"الربح أو الخسارة".

تم نقل بعض المتطلبات التي كانت مدرجة سابقاً ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والذي تمت إعادة تسميته إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 "أساس إعداد البيانات المالية".

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

4- السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية بمبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق. يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الموجودات المالية على النحو التالي:

- التكلفة المطفأة

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة:

- * أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصل المالي من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- * ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- * أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.
- * ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين مضافاً إليه الفوائد.

بخلاف ذلك يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

على الرغم مما سبق، قد يقوم الصندوق - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - بالاختيارات التالية عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي:

- * يجوز للصندوق أن يعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة بالنسبة لاستثمار معين في أداة ملكية ضمن بيان الدخل الشامل الآخر وذلك عند استيفاء معايير محددة.
- * يجوز للصندوق أن يقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان ذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

لم يكن للصندوق أية استثمارات تصنف كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب شروط التصنيف الموضحة أعلاه.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التكلفة المطفأة

يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد، وأرباح وخسائر تحويل العملات الاجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. كما تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة من الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر.

إن نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية وموجودات أخرى تصنف كموجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية غير المستوفية لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وتحديداً:

* يتم تصنيف الاستثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم الصندوق بتصنيف استثمار حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نقدي محتمل ناتج من دمج الأعمال، على أنه "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" عند الاعتراف المبني.

* إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" عند الاعتراف المبني إذا كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من عدم الثبات في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنهما استناداً إلى أسس مختلفة.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتعين قياس الخسائر الانتمائية المتوقعة من خلال مخصص الخسارة بمبلغ يساوي:

الخسائر الانتمائية المتوقعة لمدة 12 شهراً، أي الخسائر الناتجة خلال عمر الأداة المالية والمتعلقة بالأحداث المتوقعة على الأداة المالية التي يمكن تحقيقها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي (المشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، أي الخسائر الناتجة خلال عمر الأداة المالية والتي تنتج عن جميع أحداث التخلف المحتملة على مدار عمر الأداة المالية، (يشار إليها بالمرحلة 2 والمرحلة 3).

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية الكامل إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبني. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يتم قياس خسائر الائتمان بمبلغ يساوي الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الصندوق بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، يقوم الصندوق بإثبات حصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ الصندوق بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، يستمر الصندوق في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم التصنيف بين الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل الصندوق ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وحقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد تثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية:

(1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال.

(2) محتفظ بها للمتاجرة.

(3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

المطلوبات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة (تتمة)

الدائنون

يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك ، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الأرباح والخسائر الناتجة عن صرف العملات الأجنبية للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة في بيان الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإغفاء من التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الأرباح أو الخسائر.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي (قانوني أو استدلائي) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك من الصندوق سداد هذا الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق فيه لمبلغ الالتزام. إن المبلغ المحقق كمخصص يمثل أفضل تقدير للمبلغ اللازم لسداد الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك الملازمة لهذا الالتزام. حينما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لسداد الالتزام الحالي، فإن القيمة الدفترية له تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. حينما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كافة المنافع الاقتصادية اللازمة لسداد مخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بمبلغ الدين المستحق كأصل وذلك في حال التأكد التام من استرداد المبلغ وتحديد قيمته بموثوقية.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات

جميع إيرادات الصندوق ناتجة من الأدوات المالية المصنفة كأدوات الدين بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الخاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

5- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإفصاحات المتعلقة بها. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

5.1 الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم ضمنه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

انخفاض قيمة المدينين

يتم عمل تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الأرصدة المدينة عندما يعد تحصيل كافة المبالغ بالكامل أمراً غير ممكناً. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهري، يتم عمل هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهري والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم احتساب مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

5- الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

5.2 التقديرات والافتراضات

تم عرض الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر كبيرة تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة في إيضاحات مستقلة في البنود ذات الصلة في البيانات المالية أدناه. يستند الصندوق في افتراضاته وتقديراته إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية. على الرغم من ذلك، قد تختلف الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية بسبب التغيرات في السوق أو ظروف خارج نطاق سيطرة الصندوق. تنعكس مثل هذه التغيرات في الافتراضات وقت حدوثها.

القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. إن مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة يتأثر بالتغيرات في الظروف والاقتصادية المتوقعة. إن تجربة الخسائر الائتمانية المتوقعة التاريخية للصندوق وكذلك توقع الظروف الاقتصادية قد لا تعتبر دليلاً على تعرض العميل للتعرض الفعلي في المستقبل. إن تقييم العلاقة بين معدلات التعثر التاريخية الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة بالإضافة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة هو تقدير جوهري.

6- نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية

2024	2025
دينار كويتي	دينار كويتي
332,299	78,500
17,329	14,670
349,628	93,170

حسابات جارية لدى البنوك
نقد لدى شركات وساطة مالية

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2024	2025
دينار كويتي	دينار كويتي
4,197,749	3,521,310
235,800	287,700
4,433,549	3,809,010

إستثمارات في أسهم خارج دولة الكويت
إستثمارات في أسهم داخل دولة الكويت

إن الحركة خلال السنة كما يلي :

2024	2025
دينار كويتي	دينار كويتي
4,610,589	4,433,549
4,662,026	2,590,686
(4,667,972)	(2,907,855)
(188,917)	(275,294)
17,823	(32,076)
4,433,549	3,809,010

الرصيد في بداية السنة
الإضافات
الاستبعادات
التغير في القيمة العادلة
تعديلات ترجمة عملات أجنبية
الرصيد في نهاية السنة

8- دائنون ومصاريف مستحقة

2024	2025
دينار كويتي	دينار كويتي
7,048	7,873
11,490	10,144
1,436	1,268
1,346	1,154
50,599	50,603
71,919	71,042

ذمم دائنة - المستردين / المشركون
أتعاب مستحقة لمدير الصندوق (إيضاح 13)
أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الإستثمار (إيضاح 13)
رسوم تطهير مستحقة
أخرى

9- رأس المال

وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، إن رأس مال الصندوق متغير وتتراوح حدوده بين مبلغ 2,000,000 دينار كويتي ومبلغ 100,000,000 دينار كويتي وذلك عن طريق طرح وحدات استثمار ما بين 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة بقيمة اسمية 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات القائمة للصندوق 6,550,672 وحدة (31 ديسمبر 2024: 6,887,633 وحدة) بقيمة اسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

10- فائض الوحدات المكتتب بها والمستردة

يؤخذ نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاستردادات / الاكتتابات إلى فائض الوحدات المكتتب بها والمستردة.

11- صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية

2024	2025
4,517,575	3,839,432
6,887,633	6,550,672
656	586

مجموع حقوق الملكية (دينار كويتي)
عدد الوحدات (وحدة)
صافي قيمة الموجودات للوحدة الاستثمارية (فلس)

صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
صندوق استثماري
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

12- مصاريف إدارية وأخرى

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,900	1,900	أتعاب مهنية
2,732	2,569	رسوم تطهير شريعة
516	419	رسوم بنكية
3,972	2,901	أخرى
9,120	7,789	

13- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قام الصندوق بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كمدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، وبالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي فبها تخضع لموافقة مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
11,490	10,144	• بيان المركز المالي:
1,436	1,268	أتعاب مستحقة لمدير الصندوق (إيضاح 8)
		أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار (إيضاح 8)
46,166	41,470	• بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخرى:
5,771	5,184	أتعاب مدير الصندوق
		أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

- يتقاضى مدير الصندوق نظير قيامه بمهامه المقررة في النظام الأساسي مايلي:

نسبة 1 % من صافي أصول الصندوق كل سنة مالية كتعاب إدارة تحسب له شهرياً بشكل تجميعي وتدفع كل ربع سنة.
أتعاب تشجيعية إضافية على حسن وتميز الأداء بنسبة 20 % من الأرباح السنوية للصندوق التي تفوق نسبة 10 % من القيمة الصافية لأصول الصندوق من بداية السنة.
لا تزيد الأتعاب التي يتقاضاها مدير الصندوق عن 5 % من القيمة الصافية لأصول الصندوق.

- يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار أتعاباً تحسب كجزء من مصروفات الصندوق بواقع 0.125 % من القيمة الصافية لأصول الصندوق وتحسب شهرياً بشكل تجميعي وتسدد بشكل ربع سنوي.

- وفقاً للمادة رقم (21) من النظام الأساسي للصندوق يجب أن لا تقل مشاركة مدير الصندوق عن 100,000 دينار كويتي كحد أدنى و 50 % كحد أقصى من رأس مال الصندوق المصدر، كما في 31 ديسمبر 2025 ، يحتفظ مدير الصندوق بعدد 2,700,000 وحدة تمثل نسبة 41.2 % (31 ديسمبر 2024: 2,700,000 وحدة تمثل نسبة 39.2 %) من رأس مال الصندوق المصدر.

14- الجمعية العامة لحملة الوحدات

وافقت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 6 أغسطس 2025 على البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

15- إدارة مخاطر الأدوات المالية

تتضمن المخاطر ضمن أنشطة الصندوق ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار الصندوق في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالصندوق مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

إن مخاطر الأدوات المالية تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. إن تعرض الصندوق لمخاطر الأدوات المالية كالتالي:

15.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر المتمثلة في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه بما يكيد الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى إدارة الصندوق إلى أن تسيطر على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وقصر المعاملات على أطراف مقابلة محددة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية لتلك الأطراف. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يقتصر على مبالغ الموجودات المالية المدرجة في بيان المركز المالي وهي نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية.

نقد لدى البنوك ومؤسسات مالية

إن التعرض لمخاطر الائتمان على رصيد النقد لدى البنوك والمؤسسات المالية لا يعتبر جوهرياً، حيث إن الأطراف المقابلة هي مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة وملاءة ائتمانية مرتفعة.

15.2 مخاطر السيولة

تتضمن مخاطر السيولة في الصعوبات التي قد تواجه أي مؤسسة في الحصول على أموال للوفاء بالتزاماتها. يقوم الصندوق بإدارة مخاطر السيولة بالاحتفاظ برصيد كاف من النقد والأرصدة البنكية وعن طريق المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعالية ومقابلة تواريخ الاستحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات المالية. تستحق كافة المطلوبات المالية خلال سنة واحدة.

15.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمار فردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتأثرة بها في السوق. تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتنويع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

15- إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

15.3 مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر العملات الأجنبية

تنشأ مخاطر العملات الأجنبية عند تقويم المعاملات التجارية المستقبلية أو الموجودات أو المطلوبات المعترف بها بعملة غير العملة الرئيسية للصندوق.

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. يدير الصندوق مخاطر العملات الأجنبية لديه من خلال التقييم المستمر للمراكز القائمة لدى الصندوق والحركات الحالية والمتوقعة لأسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار أدوات الملكية

تنتج مخاطر أسعار أدوات الملكية من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يدير الصندوق مخاطر أسعار أدوات الملكية من خلال تنويع استثماراته من حيث التوزيع الجغرافي والتركز القطاعي.

يوضح الجدول التالي مدى حساسية قيمة الاستثمارات المسعرة للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في أسعار الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. إن تأثير النقص في أسعار الأسهم من المتوقع أن تعادل وتقبل تأثير الزيادات الموضحة.

2024		2025		مؤشرات السوق أوراق مالية مسعرة
الأثر على بيان الأرباح أو الخصائر	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخصائر	التغير في سعر أدوات الملكية	
دينار كويتي	%5 -/+	دينار كويتي	%5 -/+	
221,677		190,451		

16- إدارة رأس المال

من أهم أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال هو تأمين قدرته على الاستمرار في مزاولة أعماله لتحقيق عوائد لحاملي الوحدات والمستفيدين الآخرين وإيضاً للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يتبع مدير الصندوق سياسة استثمارية متوازنة تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على رأس المال المستثمر وتقليل المخاطر الاستثمارية إلى حدودها الدنيا من خلال تنويع النشاط الاستثماري ويمتلك مدير الصندوق الخبرة والدراية في طبيعة النشاط وسيبذل أقصى جهد لإدارة الصندوق على أكمل وجه في ضوء مقتضيات المهنة.

17- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لتحويل الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين المشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض إتمام عملية بيع الأصل أو تحويل الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
 - من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.
 - يجب أن يكون بإمكان الصندوق الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.
 - يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.
 - يراعى قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.
 - يستخدم الصندوق أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.
 - تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:
 - المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.
 - المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً، بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى 3: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.
- بالنسبة للموجودات والمطلوبات المسجلة في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي الأهمية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.
- يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة:

31 ديسمبر 2025		المجموع	المستوى الأول
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		دينار كويتي	دينار كويتي
		3,809,010	3,809,010
31 ديسمبر 2024		المجموع	المستوى الأول
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		دينار كويتي	دينار كويتي
		4,433,549	4,433,549

لم تتم أي تحويلات ما بين مستويات قياسات القيمة العادلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

18- الضرائب

لا يخضع الصندوق للضرائب داخل دولة الكويت.



أصول للاستشارات الشرعية
Osol For Sharia Consulting

www.osolsa.com
+965 5060 4844

أصول للاستشارات الشرعية
Osol For Sharia Advisory

تقرير المدقق الشرعي الخارجي للمستقل لعام 2025

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / حملة وحدات صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية
دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات وتعاملات الأوراق المالية التي نفذها صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المرجعية الشرعية للصندوق والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

ومراجعتنا لمدى الالتزام اتضح التزام الصندوق بالعمل وفق المعايير الشرعية المذكورة آنفاً وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الصندوق، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وتمثل الجهات المسؤولة في الصندوق عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في إدارة الصندوق.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة اللوائح والقوانين التنظيمية لهيئة أسواق المال بدولة الكويت.

أصول للاستشارات الشرعية هي شركة مهنية مؤسسة في دولة الكويت تم إنشاؤها بتحالف عدد من الشركاء الشرعيين والمهنيين في مجال المالية الإسلامية وتتمتع بحضور مميز على صعيد المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

مسؤولية المدقق الشرعي ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لمعيار التأكيد رقم (3000) بشأن "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي يختلف بحسب حجم عميل التدقيق وطبيعة عملياته ومخاطره الشرعية وبناءً على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترتب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات -إن وجدت- في هذا التقرير. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الصندوق ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث نقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- تحديد المرجعية الشرعية.
- تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.
- تصميم إجراءات التدقيق بما ينسجم مع مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- القيام بعملية التدقيق الشرعي الميداني والحصول على المستندات المؤيدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- التواصل مع الإدارة فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق ونتائج التدقيق المهمة.
- إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدارة بشأن كل ملاحظة -إن وجدت-.
- تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والتقارير السنوي للتدقيق الشرعي الخارجي في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

وفي ضوء ما تم بيانه أعلاه فإننا نقيم كفاءة وفاعلية إجراءات المخاطر الشرعية بأنها جيدة.

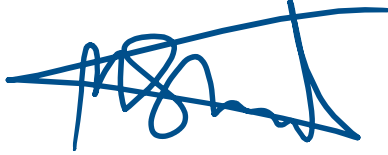
ولتحقيق الأهداف من عملية التدقيق الشرعي فإننا قمنا بالاطلاع وفحص البيانات التالية:

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
- البيانات المالية للصندوق ومرفقاتها.
- عينة من عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمها صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية (الصندوق) خلال السنة المنتهية في 2025/12/31 تمت في مجملها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها في المرجعية الشرعية للصندوق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



د. محمد عبدالرحمن الشرفا
المدقق الشرعي الخارجي

الكويت في 2026/02/02